هيئة الآثار لم تكف من توجيه الكتب الرسمية إلى أمانة بغداد.. ولكن!

تل محمد وتل حرمل قد يمسحان من خريطة العراق الأثرية!

ربيع الوائلي
تصوير: سمير هادي

حقيقة مؤكدة يعرفها الجميع وهي أن العناية بالمواقع الأثرية في أي بلد هي إحدى مقاييس تقدمه ولكننا لم نجد دليلاً على هذه العناية المفترضة في موقع تل حرمل الواقع بمنطقة بغداد الجديدة وسط منطقة سكنية كثيفة ففي زيارتنا للموقع اكتشفنا أن البيوت المشيدة إنما شيدت في مناطق تعد من محرمات الموقع على وفق سياقات البحث والتنقيب

المسؤولة عن التنقيب والصيانة للمواقع الأثرية، وبعد إجراءات روتينية معقدة تشهد عليها كثرة الهوامش في الكتاب الذي ذهبنا به من الجريدة إلى الهيئة. والذي تم فيه تحويلنا إلى أكثر من مسؤول، وفي النهاية استطعنا مقابلة السيد (عبد الرحمن محمد علي) مدير التنقيبات الذي عزا أسباب كل السلبيات في هذه المواقع وغيرها إلى التخصيصات المالية القليلة والروتين وعدم استجابة الجهات الساندة، مثل أمانة بغداد والبلديات، للمخاطبات الرسمية بشأن التعامل مع هذه السلبيات وإزالتها أو تحجيمها. وقام بتزويدنا بنسخة من هذه المخاطبات.

الطاق والمنارة يبتلعان التخصيصات

وعندما أخبرنا السيد مدير التنقيبات بأننا نريد معلومات أكثر دقة حولنا إلى السيد (وسام جليل) مدير الصيانة الأثرية حسب العائدية، وهذا المصطلح تكرر أكثر من مرة على مسامعنا، وتحدث السيد مدير الصيانة قائلاً: (برغم التخصيصات المالية القليلة وضعنا خطة عمل لصيانة الآثار حسب الأسبقية ونوعية الضرر، وأغلب الأموال المخصصة لصيانة الآثار في الوقت الحاضر تذهب إلى موقعي طاق كسرى ومنارة الحدباء في الموصل لأن نسبة الأضرار فيهما كبيرة).

وعن مساعدة بعض المؤسسات الثقافية غير الحكومية في صيانة وترميم المواقع الأثرية قال:

(العديد من المؤسسات غير الحكومية تأتي وتطلب منا تقديم طلبات باحتياجات الصيانة والترميم للمواقع الأثرية، ونقدم هذه الطلبات ولا نحصل على شيء سوى الوعود، حتى منظمة (اليونسكو) قدمنا لها طلباً لبعض الاحتياجات لكننا لم نحصل على شيء حتى الآن لكن وللأمانة أقول أن هناك منظمة فنلندية تقوم حالياً برفع النفايات وإجراء بعض الترميمات في ساحة القشلة، وفي نيتها الانتقال إلى موقع آخر بعد انتهاء العمل هناك، وكل هذه الأعمال على نفقة المنظمة المذكورة".

خلاصة القول ان الانطباع الذي خرجنا به في زيارتنا للهيئة هو أن النيات المخلصة موجودة والخبرات موجودة أيضاً إلا أن (الروتين) وقلة التخصيصات هي التي تؤخر بعض أعمال الصيانة والترميم للمواقع الأثرية، وانطباع آخر خرجنا به هو أن للمواطن دوراً كبيراً في الحفاظ على هذه المواقع إذا كان زائراً أو مجاوراً لكن الوعي بهذا الجانب قد يكون مفقوداً وهذه المسؤولية تتحملها كل القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة والمطبوعة. فاستحداث برنامج تلفزيوني أسبوعي يمكن أن يؤدي دوراً ملحوظاً في تثقيف الناس وتوجيههم الوجهة الصحيحة في التعامل مع المواقع الأثرية وأهميتها الحضارية والاقتصادية للبلد. وهذا مجرد رأي لعله يجد من يلتفت إليه.

ماذا تقول أمانة بغداد؟

يومان ونحن نحاول أن نحصل على رأي أمانة بغداد حول الموضوع برغم أننا كنا نحمل كتاباً من الجريدة نرجو فيه تسهيل مهمتنا في لقاء أحد المعنيين. وبعد إجراءات (روتينية) وسؤال وجواب استطعنا مقابلة السيد إبراهيم جعفر حمزة مدير عام بلدية (٩) نيسان التي يقع التلان المنكوبان ضمن رقعتها الجغرافية. بعد أن توصلنا إلى انطباع في امانة بغداد هو أن بعض دوائر الدولة ما زالت عاجزة عن التوصل إلى فهم حقيقي لدور الصحافة في هذه المرحلة. ولا نعرف سبباً حقيقياً واحداً لهذا التعامل الذي يحمل تلك النظرة القاصرة لمهام الصحفي. فمنهم من يتصور أن الصحفي جاء ومعه سكين تذبح أحلامه في الجاه والسلطة، ومنهم من يعتقد أن الوقت الذي يقضيه في التعامل مع الصحافة هو وقت مهدور منطلقاً من أنه لا حياة لمن تنادي! على كل حال وبعد محاولة اعتذار من قبل السيد مدير بلدية ٩ نيسان عن إجراء المقابلة التي لا تشتمل إلا على محور واحد: هو لماذا لا تصل سيارات جمع النفايات التابعة لمديريته إلى الموقعين المذكورين، وشكوى الأهالي وحارس الموقع من أن المسؤولين عن جمع النفايات في المنطقة يطلبون (وعلناً) مبالغ تجمع لهم مقابل قيامهم بجمع النفايات في المنطقة قال السيد مدير البلدية مضطراً بسبب إلحاحي على إجراء المقابلة الموعودة!

"لقد تسلمت مسؤولية إدارة هذه المديرية منذ اربعة أيام فقط وليست لدي فكرة عن الموضوع، لكني أعدك بأن المديرية ستتخذ إجراءً سريعاً لمعالجة الموضوع، ومعالجة كل حالة سلبية في الموقعين تدخل ضمن اختصاصنا. وإنني أدعوك لزيارة الموقعين بعد أسبوع لتشاهد ذلك بنفسك".

الرتابة وقلة التخصيصات والجهل بالقيمة الأثرية.. ثالوث يغتال مواقعنا الأثرية كل يوم!

تل حرمل يتاكل وتل محمد صار مرمى نفايات!

لكن السيدة (أم علاء التي تمتلك بيتاً هناك قالت:

"هذه الأراضي تم توزيعها علينا بشكل رسمي وبسندات أصولية وكنا في السابق عندما نريد أن نحفر أساساً لتشييد بيت كانت هيئة الآثار ترسل مندوباً عنها يشرف على عمليات حفر الأسس. وضبط اللقى والآثار أن وجدت أثناء الحفر أما حالياً فلم يعد لهذا الأجراء وجود".

لفت انتباهنا سياج الموقع المتآكل والنفايات التي تحيط به، إذ يقوم أصحاب الدور التي لا تبعد سوى مسافة (٣م) عنه برمي النفايات بمحاذاته. حارس الموقع (ياسر علي حسين) الذي يعمل فيه منذ (١٥) سنة حدثنا قائلاً:

"بعد سقوط النظام وتعرض الكثير من المواقع الأثرية لأعمال السلب والتخريب استطعنا وبمساعدة أصحاب البيوت القريبة المحافظة عليه، لكنه ظل يعاني بعض السلبيات وقد كتبت العديد من المذكرات بصددها إلى الهيئة العامة للآثار ومنها تآكل السياج القديم المشيد منذ الخمسينيات بأسلاك (BRS) وعلى أرضية هشة وانعدام الإنارة، وهذه النفايات التي ترونها تحيط بالسياج وحتى سقف المعبد الموجود في الموقع لم تجر عليه عمليات ترميم منذ زمن بعيد فأخذ يتآكل ويسمح بمرور مياه الأمطار إلى داخل المعبد".

وعند تجوالنا في الموقع لاحظنا ما حدثنا عنه الحارس من إهمال لموقع أثري مهم في مواقعنا. إن مسألة وصول سيارات الأمانة لرفع النفايات ليست بالمسألة الصعبة. ولا القيام بإنارته تحتاج إلى تكاليف كثيرة. كما أن القيام بترميم السقف ليس بالأمر الذي يحتاج إلى مخاطبات لا تنتهي.

في تل محمد

الموقع الآخر القريب الذي يسمى موقع تل محمد يبعث في النفس الماً وحسرة فهو بلا سياج ولا حراسة وأصبح مرمى للنفايات وأرضاً مباحة لمن يريد تشييد دار للسكن. وإن لم تلحقه الجهات المعنية بإجراء سريع، ولو حتى بتشييد سياج بسيط فسيصبح على المدى القريب أرضاً جرداء. وسوف يمحى من على الخارطة الأثرية للعراق.

والناس الذين شيدوا هناك دوراً للسكن نفوا أن يكون قد زارهم أحد ونبههم ولو مجرد تنبيه أن هذا موقع أثري.

في الهيئة العامة للآثار والتراث

حملنا هذه الهموم واتجهنا نحو الهيئة العامة للآثار والتراث

تحت الضوء

الإيجارات والمعادلة المختلة!

محمد درويش علي

عبر كل تلك السنوات الماضية، لم تكن العلاقة تعادلية بين المؤجر والمستأجر: بل كانت علاقة يسودها الإرباك، ورجحان كفة طرف على الطرف الآخر، وكانت القوانين التي وضعت أو التي تتحكم بهذا الموضوع، تساعد بشكل أو بآخر في دعم هذه الموازنة غير الصحيحة.

والدولة لم تكن تفكر في إيجاد حل أكبر من المشكلة، بل كانت تدور في فلك مسائل أخرى بعيدة عن هموم الناس الأساسية وتطلعاتها.

فكان بناء مجمع سكني على سبيل الافتراض، يحل جزءاً من المشكلة إلا أن الدولة كانت منهمكة بل مهووسة في زيادة أملاك كبار الموظفين العاملين في أجهزتها الخاصة، والذين لهم السطوة في إدارة بعض المرافق الحيوية، وكذلك ضباط الجيش الذين اتخموا بقطع الأراضي السكنية والأراضي الزراعية، حتى باتوا يخلطون بين سندات هذه الأراضي، ويتكلمون بفخر وتعال هم وزوجاتهم في أحاديثهم الجانبية، مع الآخرين عن هذه الهبات التي تمنح لهم، ووصل الأمر بهم، أن يقيسوا وضعهم على آخرين حصلوا على هبات أكثر، متناسين المشردين تحت الجسور والحدائق العامة، فيقولون على سبيل المثال: نحن لم نحصل سوى على خمس قطع، وفلان الفلاني حصل على سبع، ماذا قدم من خدمات لكي يحصل على الهبات أكثر منا؟! في الوقت الذي كان فيه الطرفان لا يستحقان.

وبقيت أزمة السكن على حالها، تتفاقم من يوم لآخر من دون حل!

فالمؤجر الذي لم يأخذ منه المستأجر وثيقة بالإيجار، يرفع إيجاره بالشكل الذي يريد، وبطريقة كيفية، أما الذي لديه وثيقة إيجار فإنه يدفع مبالغ لا تكفي لسد حاجة يوم من المعيشة، على اعتبار أن الإيجار قديم وعليه أن يمضي على هذا المنوال. وبقيت الضغائن والمشاجرات والقيل والقال. أما ما يخص المحال فإن المؤجر وضمن قانون الإيجارات كان الخاسر في هذه المعادلة، ولسنوات طوال. مثلاً محل تجاري في أهم سوق في بغداد، كان إيجاره الشهري يوازي وجبة أكل في مطعم متوسط.من دون أن يلتفت المستأجر إلى المؤجر وينصفه. لذلك عندما تم تعديل هذا القانون قبل سنوات انعكست الآية، وبات المستأجر في موقف ضعيف والمؤجر في موقف قوي، بإمكانه قانونياً أن يطرد المستأجر من محله، وقد حصلت حالات كثيرة من هذا النوع بسبب عدم وجود معادلة موضوعية، تمنح الطرفين حقهما دون اللجوء إلى الطرق الملتوية.

واليوم تزداد هذه الأزمة شدة، لاسيما أزمة الدور السكنية، وزحف الكثير من الناس من المحافظات وعودة العراقيين من الخارج، وإقبال المنظمات الإنسانية، والجمعيات والشركات التجارية على إيجار الدور وبأسعار (نارية) جعل صاحب الدخل المحدود في حيرة من أمره، أمام هذا التحول المفاجئ الذي بات يهدد كيانه، ففجأة وجد نفسه أمام إيجار شهري ملزم بدفعه يوازي إيجار عام كامل قبل سنوات. وظل يصفق بيدين فارغتين لا غبار يخرج منهما.

الآن بعد كل هذه المعاناة التي عاشها المواطن العراقي، الذي سحقته الحروب والظروف غير الطبيعية، والفرص غير المتكافئة، والرشاوى والسرقة العلنية، والموت المجاني في كل لحظة، هل بالإمكان إيجاد معادلة متوازنة، تجعله في منأى عن اللجوء إلى طرق غير شرعية، ويعيش بكرامة تحفظ ماء وجهه أمام عائلته؟ هل بالإمكان ذلك؟ نتمنى ولا نملك غير التمنيات في عصر اللا معقول.

للإعلان عن حالات الوفيات

جدار أسود في قلب مدينة العمارة يتطلع إليه الناس وجلين كل يوم!

ميسان / محمد الحمراني

أغلب سكان مدينة العمارة وأثناء مرورهم اليومي في شارع دجلة، لابد أن يوجهوا نظراتهم إلى جدار كراج المصطفى، ليتعرفوا على المتوفين الجدد ولكن كيف أصبح هذا الجدار مكاناً للإعلان عن الوفيات؟... هذا ما نريد التعرف عليه.

إعلان عن ميت

مثل أغلب أبناء المدن العراقية، اعتاد سكان مدينة العمارة خلال الحرب العراقية الإيرانية على تعليق قطع قماش سود تنعى الموتى على واجهات المنازل، ليعرف القادم من مكان بعيد منزل المتوفى ولتعرف الحكومة أيضاً بأن تجمع الرجال في منزل فلان أو في دار علان سببه مقتل أحد الرجال في الحرب. وهذا هو المبرر الوحيد لوجود مثل هكذا تجمعات، ولكن في السنوات التي تلت حرب الخليج.. صار ثمة اتفاق غير معلن بأن توضع قطع الموتى على جدار أحد (الكراجات) في منتصف شارع دجلة وذلك لأن هذا الشارع واحد من أهم شوارع المحافظة فالجدار لا يبعد إلا أمتاراً قليلة عن مدخل السوق المسقوف ومبنى محافظة ميسان.. إن وجود هذا الجدار في قلب المدينة شجع الكثير من الناس على استخدامه كمكان للإعلان عن المتوفين وهذا ما جعل بعض المثقفين في المدينة يطلقون عليه تسمية الجدار الأسود.

حالات طارئة

في لقاء مع الفنان (رعد أبو ايفان) وهو واحد من أشهر الخطاطين في المدينة طلبنا منه أن يتحدث لنا عن هذا الجدار وعن وجهة نظره بهذه الطريقة للإعلان عن الموتى فقال: (في كل دول العالم توجد صحف ومجلات تخصص بعض الصفحات.. لنعي الوفيات ولكن حكومة البعث لم تكن تحترم من هو على قيد الحياة فكيف بإمكانها أن تحترم من توفي؟! فصحف البعث كانت تهتم بما يريده صدام فقط وتنشر تعازي أقربائه على الصفحات الأولى. وأكمل: كانت عائلة المتوفى تضع قطعة العزاء قرب منزلها ولكن في الفترة الأخيرة بدأنا ننصح نحن الخطاطون أغلب أقارب الموتى بأن يضعوها على جدار كراج المصطفى حيث يتمكن من مشاهدتها أغلب المارة من سكان المحافظة). وكذلك عرفت من (رعد أبو ايفان) إن لديه (طولاً) من القماش الأسود.. يستخدمه في الحالات الطارئة، وحين طلبت منه أن يتكلم لي عن الحالات الطارئة قال: مثلاً في المواجهات الأخيرة وقبل أن اغلق باب محلي في الساعة الثانية عشرة ليلاً يأتي بعض الأشخاص ويطلبون مني أن أخط لهم قطعة.. في مثل هكذا حالة لا يمكنني أن أقول لهم أذهبوا وأجلبوا لي قماشاً من البزاز وهنا سينقذني القماش الذي بحوزتي. شاب اسمه أمجد كان يستمع إلى كلامنا أولاً ثم تحفز للحديث قائلاً: هناك ملاحظة غريبة في هذا الموضوع هي أنه بعد أن يأخذ أهل الميت قطعة القماش إلى الجدار الأسود يستقبلهم أحد الشباب ويقول أن مهمته هي تثبيت هذه القطعة، يخرج مطرقته والمسامير ويأخذ منهم بعد ذلك ١٥٠٠ دينار وعندما يسأله أحد عن أسباب أخذه هذا المبلغ يقول: (إن تثبيت القطعة بـ٥٠٠ دينار وحراسة عليها لمدة عشرة أيام بـ١٠٠٠ دينار) أمجد يتساءل: (رخيص مو!؟).

عن المطحنة والخوف

ذهبنا إلى ساحة المصطفى لوقوف السيارات وعرفنا من (فاخر خالد) الذي يعمل في (الكراج) أن هذا المكان كان مطحنة كبيرة عمرها أكثر من ١٠٠ عام ولكن استهلكت مكائنها وقرر صاحبها أن يستثمر الأرض في مشروع جديد.. بعد أن أصبحت في المدينة مطاحن جديدة فباع الطابوق والمكائن القديمة وبنى جداراً حديثاً حول الأرض التي هي بمساحة ١٠٠٠م، ليبدأ العمل (بكراج) المصطفى. ويضيف (خالد): بعد منتصف التسعينيات لاحظنا أن بعض الأشخاص بدأوا يضعون قطع نعي الموتى على جدار الكراج وبدأنا نساعدهم في إعطائهم بعض المسامير أو مطرقة، وفي أغلب الأحيان نحن الذين نقوم بتثبيت القطعة. قلت لخالد يقال إنكم تأخذون أجوراً من أهالي الموتى. فقال: استغرب هذا القول فنحن نعمل بمبدأ (الثواب) ورغبة منا في مساعدة ذوي الموتى.. وأضاف: نحن تحملنا مشاكل كثيرة من وراء هذا الجدار.. ففي زمن صدام كان رجال الأمن يأتون إلينا ويقولون لنا: ألا تعلمون بأن أخوة هذا المتوفى بالمعارضة ويشتموننا بعد ذلك. ويقولون: لا نريد أن تضعوا على هذا الجدار لافتات تذكر بوفاة آل البيت أو تكتب تعزية بحقهم، وكنا نراوغ دائماً ونقول: لا نعلم من الذي وضع هذه القطع! وحين طلبت منه أن يتكلم لي عن مصير هذه القطع. أجاب: بعضها تبقى لمدة عشرة أيام وفي أحيان كثيرة توضع قطعة فوق قطعة وبعد ذلك إما يأخذها أهل الميت لوضعها قرب منزلهم أو يأخذها بعض الفقراء، الذين ينتشرون حول (الكراج).

شقيق (خالد) واسمه (أحمد) كان بجوارنا وروى لي أحد المواقف الطريفة التي حصلت قرب الجدار الأسود وفي ما ياتي نص الحكاية.

صراخ (أم حسين)

وقفت (أم حسين) التي تعلمت القراءة خلال حملات محو الأمية.. قرب الجدار الأسود وكان معها بعض صديقاتها وبدأت تتهجى الحروف، لتقول لصديقاتها من المتوفى وإلى أي عشيرة ينتسب؟، وحين قرأت اسمه.. عرفت أنه أحد أقربائها، ولكنها كتمت الصراخ وحين وصلت إلى الفقرة، التي تقول: وهو أخو فلان وعلان وكان في القطعة ما يقارب سبعة أسماء لرجال من أقاربها. صرخت بأعلى صوتها.. (أحمد) أكمل الحكاية: اجتمعنا حول المرأة التي أغمي عليها من العويل بأعلى صوتها ورمينا عليها الماء وحين أفاقت عرفنا بأنها اعتقدت بأن هؤلاء الرجال من اقربائها كلهم ماتوا. كنت استمع إلى احاديث (خالد وأحمد) وأنا أجلس على كرسي صغير وضعت على مقعده قطعة قماش سوداء قلت في سري.. ربما هي إحدى قطع الموتى ولكن استغلت كوسادة.. بعد أن سقط الصبغ منها ونظفت جيداً.. مثل هذه الظواهر هل ستستمر طويلاً في شوارعنا؟... قطع إعلان الموتى السود تحسس الناظر بكابوسية المكان وربما تتسبب في انفعال البعض، الذين يحاولون تناسي بعض حالات الوفاة لديهم. متى تكون طريقة الإعلان عن الوفيات لدينا - كحال الدول الأخرى - في الصحف والمجلات المعروفة في البلد وبأسعار مناسبة مثلما كان معمولاً به سابقاً. هذه الظاهرة البدائية في الإعلان عن وفيات الأشخاص ارتبطت في الذاكرة الشعبية العراقية بكابوس المرحلة الصدامية. واعتقد أن من المناسب الآن التفكير ببدائل أخرى أكثر جدية، خصوصاً وأنها تكبد العوائل خسائر ليست قليلة.

كبار السن الموشكون على الموت تهيئ لهم القطع قبل وفاتهم بأيام!

الغجر يستخدمون قطع قماش بلون أحمر

ملاحظات هامشية

الملاحظ على قطع القماش السود هذه عدم وضع اسم المرأة المتوفاة ولا اسم عشيرتها أيضاً، ويستعاض عنها بفقرة تقول: (بمزيد من الأسى والحزن انتقلت إلى رحملة الباري عقيلة السيد فلان الفلاني) وهذا يحصل مع الأم والشقيقة وقال لي أحد الرجال الكبار في السن أن ذلك يأتي من ضرورة المحافظة على خصوصيات العوائل التي من ضمنها اسماء النساء وهذه الخصوصيات يجب المحافظة عليها حتى لو توفيت المرأة.. كذلك عرفت بأن بعض العوائل التي لديها أشخاص كبار في السن يخطون قطعهم قبل أيام من الوفاة ويتركون مكان التأريخ فارغاً.. ويقولون للخطاط (نحن نقوم بوضع التاريخ). ومن الغرائب أن قبائل الغجر تستخدم قطعاً ذات لون أحمر. وأن بعض الخطاطين ومن أجل كسر الرتابة والحزن بدأوا يكتبون قطع النعي بألوان ناصعة وبراقة. قال لي أحد الخطاطين بأننا نقوم بذلك، لتخفيف حدة الحزن لكل من يشاهد القطعة. وروى لي الخطاط (رعد أبو إيفان) حادثة مؤلمة عن رجل سقط على عائلته صاروخ ورقد أغلب أفراد تلك العائلة في المستشفى وكان هذا الرجل يأتي بين يوم وآخر لكتابة لافتة عن أحد أولاده حتى توفي خمسة من أفراد عائلته المتكونة من ثمانية أفراد سألت (رعد أبو ايفان) بماذا تفكر وأنت تقوم بخط هذه اللافتات؟ أجاب: افكر بمن الذي سيقوم بخط قطعتي عندما أموت؟..